مُصْطَلَحُ الغَرِيبِ في النّحْوِ عِنْدَ ابنِ هِشَامٍ الأنصَارِيّ (ت:٧٦١هـ)- دِرَاسَةٌ تحَلِيلِيَّةٌ مُوَازِنَةٌ

The term strange in grammar according to Ibn Hisham Al-Ansari (D. 761 A.H.) - a balanced analytical study

د. أحمد عبدالله حمود العاني
أستاذ
جامعة الأنبار- كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية

Dr. Ahmed Abdullah Hammood Al-Ani
professor
Anbar University - College of Education for Human Sciences - Department of Arabic Language

Ahmad.abdullah@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الغريب، النحو، ابن هشام، دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيّةٌ موازنة

Keywords: The unfamiliar, Grammar, Ibn Husham, An comparative analytical study

المُلَخَّصُ

يُعْنَى هذا البحثُ بدراسة مصطلح الغريب في النحو الذي أطلقَهُ ابنُ هشام الأنصاري على بعضِ المسائل النحوية أو بعض صِيَغِ الكلامِ التي لم تُنَاسِبْ قواعدَ النّحوِ وأحكامَهُ، ومقارنته بالأحكام التي أطلقها نحويون آخرون على المسائل نفسها من نحو القليل والشاذ والنادر والضعيف، وتَكْمُنُ أَهَمِيَّةُ المَوضوعِ في تحديد مصطلح الغريب في النحو أولًا، ودقة استعمال ابن هشام له ثانيًا، فضلا عن إثباته مصطلحًا جديدًا في النحو، ولا سيما بعدما شاع استعماله في علوم شتى.

Abstract

This study is concerned with the term of the oddness in grammar that was called by Ibn Husham Al-Ansary on some of the grammatical issues or some speech modes that differed from the rules of grammar and its regulations and compared it with the rules set out by the other grammarians on the same issues if they are found – such as the infrequent, the irregular, the rare and the weak. The importance of the topic is concerned with identifying the term of the oddness in grammar first, and the accuracy of Ibn Husham's use of it secondly. Besides his proving a new term in the grammar after being of common use in various sciences.

المُقَدِّمَة

الحمدُ لله ربِّ العالَمِينَ، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدِ المُرسَلِينَ مُحَمَّدٍ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجمعينَ، أمّا بعد:

فإن مما لا شك فيه أن اللغة وجدت ليعبر بها كل قوم عن أغراضهم، ولا شك أيضًا في أن غاية المتكلم أن يكون تعبيره بوضوح وبيان، وهذا ما اتسمت به اللغة العربية بوجه عام، فلذلك نزل بها القرآن الكريم، قال تعالى: { لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ } (سورة النحل: ١٠٣)، غير أن هناك من الألفاظ ما اتسمت بالغرابة لسبب ما، لقدمها أو لبعدها، وأكثر ما أطلق هذا اللفظ على الكلمة بحد ذاتها على حد ما استعمله أهل المعجمات، ثم انتقل هذا الحكم إلى علم النحو ليكون حكما على بعض التراكيب أو التأويلات.

ويمكن القول بدءًا: إن النحويين يقصدون بمصطلحهم معناه اللغوي، فالناظر أول الأمر قد يظن أن مصطلح الغريب مرادف لمصطلحات أخرى استعملها النحويون باطراد، كالشاذ والنادر والضعيف، غير أنه بالتتبع والاستقراء يتبين غير ذلك، بدليل أن هذا المصطلح لا يأتي منفردًا دائمًا، بل قد يقترن بمصطلحات أخرى كالشاذ أو بالحسن أو القبيح، فقد يقال: وهذا غريب أو غريب شاذ أو غريب حسن أو غريب قبيح.

فالهدف من هذا البحث إذن إثباتُ هذا المصطلح في النحو وجعلُهُ مع مصطلحات الأحكام النحوية الأخرى، وذلك من خلال دراسةِ المسألةِ التي أطلق عليها دراسةً تحليليةً موازنة، وقد وقع الاختيار على ابن هشام فصار العنوان: مصطلح الغريب في النحو عند ابن هشام دراسة تحليلية موازنة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن هشام استعمل هذا المصطلح استعمالين، الاستعمال الأول، أطلقه على بعض صيغ الكلام كجزم الفعل بعد الترجي، واقتران الفعل الماضي الواقع في جواب لو بقد، والاستعمال الثاني، أطلقه على النحوي الذي ينفرد برأيه كقوله مثلا: ومن الغريب أن الزمخشري أعرب إذ مبتدأ، وما يهمنا في هذا البحث هو الاستعمال الأول فقط.

وقد اشتملَ البحثُ على ثلاثة مباحث سبقت بمقدمة وتمهيد ذكرت فيه سيرة مختصرة عن ابن هشام ومعنى الغريب في اللغة والاصطلاح: أما المبحث الأول، فكان عنوانه: الغريب في الإعراب، وأما المبحث الثاني فكان عنوانه: الغريب في الحذف، وأما المبحث الثالث فكان عنوانه: الغريب في وقوع لفظ موقع غيره، وقد اشتمل كل مبحث على مسألتين أو ثلاثة، وسأبيّنُ ما يُعْنَى بكُلِّ مَبحثٍ والمسائلَ التي اشتملَ عليها في توطِئَةٍ لكلٍّ منها.

وقد اعتمدتُ على المنهجِ الوصفيِّ القائمِ على استقراءِ المسألةِ ووصفِها وتعليلِ ابنِ هشام لها مع ذِكْرِ آراءِ مَنْ سَبَقَهُ أو لَحِقَهُ، ومِنْ ثَمَّ تحليل هذا الحكم وموازنته مع الأحكام الأخرى التي قيلت فيه، واختيارُ أقربِ تلك الآراءِ إلى الواقعِ اللّغويِّ، مُسْتَدِلًّا على ذلك بأصولِ

النحوِ من سَمَاعٍ أو قِيَاسٍ، وكانت المَصَادِرُ المُعتَمَدَةُ في ذلك كُتُبَ النّحوِ والتفسيرِ بحسب ما يَلْزَمُ الرجُوعُ إليهِ في تبيانِ المسائلِ النحويّةِ وتعليلِ أحكامِهَا، أو في تبيانِ معاني الآياتِ المُسْتَشْهَدِ بها.

وأخيرًا أسألُ اللهَ أنْ أوَفَّقَ في اجتهادي في اختيارِ الرأيِ أو تقويمِهِ أو توجيهِهِ، وأطلبُ منه- جلّ وعلا- المَثُوبَةَ على عملي، وأنْ يَجْعَلَهُ خالِصًا لوجهِهِ الكريمِ، وآخِرُ دَعْوَايَ أنِ الحَمْدُ للهِ ربِّ العَالَمِين.

التّمهيد

المطلب الأول: نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عن ابنِ هِشام

المطلب الثاني: معنى الغريب في اللُّغةِ والاصْطِلاحِ

يَحْسُنُ بي قبلَ الدخولِ في مَضْمُونِ البحثِ الحديثُ عن شيئين، الشيءُ الأوّلُ: ذِكْرُ نبذةٍ مختصرةٍ عن ابنِ هشام، اسمِهِ ونشأتِهِ وعِلْمِهِ وتصانيفِهِ ووفاتِهِ، والشيءُ الآخرُ: ذِكْرُ معنى الغريب في اللغةِ والاصطلاح.

المطلب الأول: ابنُ هشام، اسمُهُ ونشأتُهُ وعلمُهُ وتصانيفُهُ ووفاتُهُ

درس عدد من الدارسين والمحققين حياة ابن هشام ومنهجه النحوي دراسة وافية تغنينا عن التكرار، ولكن مقتضيات البحث تلزمنا ذكر شيء من حياته، ولو يسيرًا.

فاسمه: عبد الله بن يُوسُف بن أحمد بن عبد الله بن يُوسُف أبو محمد جمال الدين المعروف بابن هِشَام الأنصاري، العالم الْفَاضِل الْمَشْهُور، ومولده بالقاهرة في ذِي الْقعدَة سنة ٧٠٨ للهجرة، يعد إمامًا من أئمة العربية، فقد لزِمَ علماء عصره وتلمذ عليهم، ومنهم الشَّيْخ شهَاب الدّين عبد اللَّطِيف بن المرحل، وتلا على ابْن السراج وَسمع من أَبي حَيَّان ديوَان زُهَيْر بن أبي سلمى وَحضر دروس الشَّيْخ تَاج الدّين التبريزي وَقَرَأَ على الشَّيْخ تَاج الدّين الْفَاكِهَانِيّ جَمِيع شرح الْإِشَارَة لَهُ إِلَّا الورقة الْأَخِيرَة، وأتقن الْعَرَبيَّة ففاق الأقران بل الشُّيُوخ، وَحدث جمَاعَة بالشاطبية وَتخرج بِهِ جمَاعَة من أهل مصر وَغَيرهم ... وتصدر الشَّيْخ جمال الدّين لنفع الطالبين وَانْفَرَدَ بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة وَالتَّحقِيق(العسقلاني ١٩٧٢ ٩٣/٣) الْبَالِغ والاطلاع المفرط والاقتدار على التَّصَرُّف فِي الْكَلَام والملكة الَّتِي كَانَ يتَمَكَّن بهَا من التَّعْبِير عَن مَقْصُوده بِمَا يُرِيد مسهبا وموجزا مَعَ التَّوَاضُع وَالْبر والشفقة ودماثة الْخلق ورقة الْقلب، قَالَ عنه ابْن خلدون: مَا زلنا وَنحن بالمغرب نسْمع أَنه ظهر بِمصْر عَالم بِالْعَرَبِيَّةِ يُقَال لَهُ ابْن هِشَام انحى من سِيبَوَيْهِ، وَمن تصانيفه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، والإعراب عن قواعد الإعراب، التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل، والتذكرة خمسة عشر جزءا والجامع الصغير، والجامع الكبير، ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، وشذور الذهب، وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، وقطر الندى ونزهة الطرف في علم الصرف، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب(الزركلي ٢٠٠٢م ١٤٧/٤) ، ولعل هذا الكتاب من أشهر كتبه فقد أقبل الناس عليه من حياته وإلى الآن، توفي في ذي القعدة بالقاهرة سنة ٧٦١ للهجرة(ابن رافع ١٤٠٢هـ ٢٣٤/٢) رحمه الله تعالى

المطلب الثاني: معنى الغريب في اللغة والاصطلاح

الغريب لغة من الفعل غرب، وهو البعد والنأي ضد القرب ونقيضه بغض النظر عما يطلق عليه، فيقال: رجل غريب، أي بَعِيدٌ عَنْ وَطَنِه، ودارُهم غَرْبةٌ: نائِيَةٌ. وأَغْرَبَ القومُ: انْتَوَوْا. وشَأْوٌ مُغَرِّبٌ ومُغَرَّبٌ، بِفَتْحِ الراءِ: بَعِيدٌ(ابن منظور ١٤١٤هـ ٦٣٨/١)، وقد يطلق على الشيء ويراد به الواحد، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: ((إنّ الإسلامَ بَدأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدأَ، فطوبَى للغُرباءِ)) أَي إنه كَانَ فِي أَوّلِ أَمْرِه كالغريبِ الوحيدِ الَّذِي لَا أَهل لَهُ عِنْدَهُ، لِقِلَّةِ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ؛ وسيعودُ غَرِيبًا كَمَا كَانَ أَي يَقِلُّ الْمُسْلِمُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ... (ابن منظور ١٤١٤هـ ٦٣٩/١) ، ويطلق على الحديث الذي" يكون إسناده متصلًا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن يرويه واحد، إما من التابعين، أو من أتباع التابعين"(الجرجاني ١٩٨٣م ص١٦٣) ، فيقال له: غريب حديث، ويطلق أيضا على الكلمة فيقال: كلمة غريبة، إذا غمضت وخفي معناها، وقد بيّن الْخطابِيّ(ت:٣٨٨هـ) معنى الْغَرِيب واشتقاقه فقال:" إن الغريب من الكلام يقال به على وجهين: أحدهما أن يراد به بعيدُ المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلا عن بعد ومعاناة فكر، والوجه الآخر أن يراد به كلام من بعدت به الدار ونأى به المحل من شواذِّ قبائلِ العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها"(الخطابي ١٩٨٢م ٧١/١).

وأما الغريب في الاصطلاح، " فهو كل شَيْء فِيمَا بَين جنسه عديم النظير" (الكفوي د.ت ٦٦٣)، ويصدق هذا التعريف على كل علم استعمل فيه هذا المصطلح، ولا شك في أن التعريف في الاصطلاح معتمد على المعنى اللغوي، فالعلاقة قريبة بينهما.

وأوّلُ مَن استعمَلَ هذا المصطلح هم أصحاب المعاجم في مصنفاتهم في وصف الكلمات الغامضة أو الخارج معناها عن المألوف، وفي طليعة تلك المصنفات: الغريب المصنَّف، لأبي عبيدٍ القاسم بن سلَّام (ت:٢٢٤هـ)، ثم صنف هذا العالم نفسه كتابًا في غريب الحديث، وتبعه في هذا الباب ابن قتيبة(ت:٢٧٦هـ) وإبراهيم الحربي(ت:٢٨٥هـ) ، وانتقل هذا التصنيف من بعد إلى القرآن الكريم، فصنف في غريب القرآن كثير من العلماء، منهم ابن قتيبة(ت:٢٧٦هـ) والسجستاني(ت:٣٣٠هـ) وغلام ثعلب (ت:٣٤٥هـ) والراغب الأصفهاني (ت:٥٠٢هـ) ، وغيرهم، وكذلك استعمل البلاغيون هذا المصطلح وأطلقوه على الكلمة المبهمة أو غير المأنوسة في الاستعمال.

ويمكن القول: إن جميع تلك المصنفات هي من قبيل المعاجم المعنية بشرح ما بعد عن الاستعمال من المفردات.

وأمّا في المفهوم النحويّ فقد أفاد بعض النحاة من قصدِ اللغويين، فدخل هذا المصطلح عندهم في وصفهم للكلام وليس للمفردة بحد ذاتها، والناظر لأول وهلة إلى هذا

المصطلح قد يظن أنه مرادف لما اشتهر عند النحاة من مصطلحات، كالشاذ والنادر والضعيف، غير أن في التتبع والاستقراء نجد أن لكل مصطلح قصدًا خاصًّا به، وليست هي من قبيل الترادف بين هذه المصطلحات، ومما يؤيد ذلك أن ابن هشام كان يستعمل مصطلح الشاذ على مسألة ويستعمل مصطلح الغريب على مسألة تعقبها، فضلًا عن أنه قد يتبع حكمه بالغريب على مسألة بقوله: وقد يستأنس له بمجيء عكسه، ولا خلاف في أن الأنس خلاف الغريب ونقيضه، وسنتبين ذلك من خلال هذه الدراسة التحليلية الموازِنة لما أطلقه ابن هشام من مصطلح الغريب على بعض المسائل وصيغ الكلام.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّ من المَسَائلِ التي وُصِفَتْ بالغريب عندَ ابن هشام كانت من مسائلِ الخلافِ بين البصريين والكوفيين، وقد ذَكَرَهُا أصحابُ كتبِ الخلافِ على أنّها من الممتنعةِ عند البصريين الجائزةِ عند الكوفيين، وكأنّهم يَعُدُّونَ ما استَغربه أولئكَ النحاةُ من المُمْتَنِعِ عندَهم مُطْلَقًا، وليس هذا بصَحِيحٍ، فقد يُوصَفُ الكلامُ بالغريب وهو جائزٌ في الاستعمالِ.

المبحث الأول

الغريب في الإعراب

يعنى هذا المبحث بدراسة المسائل التي حكم على الإعراب فيها بالغريب، وقد اشتمل على مسألتين.

المسألة الأولى: توجيه ضمير النصب في قول العرب: فإذا هو إياها

نقل ابن هشام الخلاف بين البصريين والكوفيين في استعمال العرب ضمير النصب إياها بدلًا من ضمير الرفع، وذلك فيما اصطلح عليه بالمسألة الزنبورية في قول العرب: كنت أظن أن العقرب أشد لَسْعَةً من الزُّنْبُورِ فإذا هو إياها، فالبصريون منعوه والقول عندهم فإذا هو هي، والكوفيون أجازوه (ابن الأنباري ٢٠٠٣م ٥٧٦/٢)، وقال- أي ابن هشام-: إنْ ثبت فهو خارج عن القياس، ونقل أيضًا ما قيل من توجيهٍ للنصب إنْ صح استعماله عند العرب، ومِمّا نقله توجيهُ ابن الحاجب في أماليه، فإنّه جعل (إيّاها) حَالا " على أنّ الأَصْل: فَإِذا هُوَ مَوْجُود مثلهَا، فحُذِف الْخَبَر كَمَا حُذِف فِي: (خرجت فَإِذا الأسدُ) ثمَّ حُذِف الْمُضَاف، وَهُوَ (مثل) وَقَامَ الْمُضَاف إِلَيْهِ مقَامه فتحوَّل الضَّمِير الْمَجْرُور ضميرًا مَنْصُوبًا"(ابن هشام ١٩٨٣م ٢٧/١) "على سبيل النيابة كما قالوا: قضية ولا أبا حسن لها، على إضمار مثل قاله ابن الحاجب في أماليه (ابن الحاجب ١٩٨٩م ٨٧٥/٢) وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضمير على الحال" (ابن هشام ١٩٨٥م ١٢٦) ، فوجه الغرابة إذن كان بسبب ما بين الحال النكرة والضمير المعرفة من المنافاة.

إلا أن ابن الحاجب تنبه إلى هذا الأمر وأوجد له ما يبرره من خلال قياسه على تركيب وقعت المعرفة فيه موقع النكرة وهو اسم لا في قول العرب: قضية ولا أبا حسن لها، إذ يشكل في أول الأمر أن (لا) دخلت على معرفة منصوبة، إلا أن معرفة أصل الكلام من خلال تقديره: ولا مثل أبي حسن لها يزيل ذلك الإشكال، من حيث كون الأمر قائما على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فـ لا باقية على بابها في دخولها على النكرة، وكذلك الحال هنا، فقد يتوهم أن إياها هو المراد بالحال، وهذا ممتنع، فإذا قدر على أنه نائب مناب مضاف محذوف وذلك المحذوف هو الحال فلا ثمة مانعًا منه.

وإن مِمّا ألجأ ابنَ الحاجبِ إلى مثل هذا التوجيه قياسَه على جواز نصب العرب الاسم الواقع بعد إذا في قولهم: خرجت فإذا زيد قائمًا على الحال، غير أن الفرق أن نصب قائمًا على الحال لا مشكل فيه؛ لكونه نكرة، بخلاف إياها، فإنه معرفة فجعلُها حالًا مشكلٌ فاستوجب التقدير لكي يكون ذلك المحذوف هو المقصود بالحال.

ومن توجيهات هذا النصب ما ذهب إليه ابن مالك من أن أصل إياها ضمير متصل منصوب بفعل تقديره: يساويها، فحذف الفعل فانفصل الضمير، على حد فصله في قول العرب: إمّا أنت برًّا فاقترب

ويمكن القول: إن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه- على ما أملاه ابن الحاجب- أكثر اطّرادًا من حذف الفعل وإبقاء مفعوله- على ما ذهب إليه ابن مالك- ولا سيما أنه حذفٌ يجعل الكلام من قبيل التشبيه البليغ، من حيث حذفه أداة التشبيه وهي كلمة مثل ووجه الشبه، فهو وإن كان غريبًا من حيث بعده عن قياس النحو وصناعته إلا أنه غريب حسن، لوجود ما يُحمَلُ عليه في الكلام، بخلاف حذف الفعل عند ابن مالك، فهو حذف في غير المواضع المعروفة له.

المسألة الثانية: جزم الفعل بعد لعل

نقل ابن هشام عن ابن مالك أن جزم الفعل الواقع بعد الترجي غريب، وذلك في نحو ما أنشده من شرح إكمال العمدة (ابن مالك ١٩٩٠م ٣٩/٤):

لعلّ الْتِفاتًا مِنْكِ نَحْوي مُيَسّرٌ يَمِلْ بكِ مِنْ بعْدِ القساوةِ للْيُسْرِ

ووافقه في هذا الحكم إذ قال عنه: وهو غريب(ابن هشام ١٩٨٥ ص٢٠٦) ، وهو موافق في ذلك المذهب البصري، إذ إن جزم الفعل ممتنع عندهم (الشاطبي ٢٠٠٧م ٧٣/٦) ، إذ إن الترجي لم يدخل عندهم من أساليب الطلب، من حيث كونه في حكم الواجب، إذ لا طلب فيه، وإنما هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله فكان في حكم الواجب(ابن مالك ١٩٩٠م ٣٣/٤-٣٤) ، فامتنع الجزم في الفعل الواقع في جوابه(الصبان ١٩٩٧م) (ناظر الجيش ١٤٢٨هـ ٤٢٣١/٨) كما امتنع النصب، بناء عندهم على أنه لا يوجد ما يقدر في جوابه فيجزم به، فإذا انجزم والحالة هذه فهو غريب.

غير أن الكوفيين ساووا بين الترجي والتمني فأجروا الفعل الواقع بعدهما مجرًى واحدًا، من حيث نصبه إن كان مقترنًا بالفاء، أو جزمه إن كان مجردًا منها، ودليلهم في ذلك القياس والسماع، فأما القياس فيتمثل في حمل الترجي على التمني لإشرابه معناه، وأن لعل تفيد الاستفهام والشك عندهم، فلذلك جاز في جوابها ما جاز في أساليب الطلب الأخرى من نصب الفعل المقترن بالفاء، وجزمه إن تجرد منها، وأما السماع فوارد أيضا، والغريب في ذلك أن ابن مالك بعدما حكم على الجزم بالغرابة أولا، قال من بعد: وهو الصحيح لثبوته بالنثر والنظم(ابن مالك ١٩٩٠هـ ٣٤/٤) ، ووافقهم أيضًا أبو حيان بناءً على ورود سماعه (أبو حيان ١٩٩٨م ١٦٨٣/٤).

ومهما يكن من أمر فإن الحكم بالغرابة إنما كان بالنظر إلى واقع التركيب فقط من دون النظر إلى ما تأوله الكوفيون، وإذا كان الرفع والجزم واقعًا في مثل هذا التركيب، فإنما هو

بحسب الموقف والسياق، فإذا وقع الرفع فذلك على ما يحمله الترجي من معنى لا وثوق بحصوله، وإذا وقع الجزم فذلك على حمل الترجي على التمني وإشرابه معناه، ويمكن أن يصدق هذا على ما أنشده ابن مالك في إكمال شرح العمدة المذكور سابقا، فإن الشاعر وإن كان مترجيًا، إلا أنه في الوقت نفسه يتمنى ولا ييأس من ميل محبوبته إليه.

المبحث الثاني

الغريب في الحذف

يعد الحذف بابًا واسعًا في كلام العرب لاطراده في كثير من تراكيبهم وأساليبهم وقد وصفه الجرجاني بأنه باب دقيق المسلك، إلّا أن من الحذف ما عده ابن هشام من الغريب، وقد جاء هذا المبحث لدراسة المسائل التي حكم على الحذف فيها بالغريب، وقد اشتمل على مسألتين:

المسألة الأولى: حذف معمول الأحرف الناصبة

نقل ابن هشام عن أبي حيان أن النحاة نصُّوا على أن حذف معمول نواصب الفعل لا يجوز لا اقتصارًا ولا اختصارًا" فلا يصح في نحو: أتريد أن تخرج؟ أن تقول: أتريد أن، وتحذف تخرج ولو دلّ دليل على حذفه" (أبو حيان ١٩٩٨م ١٦٥٥/٤) إلا في ما وقع في صحيح البخاري في تفسيره لقوله تعالى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ} (سورة القلم:٤٢)، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: ((فَيَذْهَبُ كَيْمَا فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا)) (البخاري ١٤٢٢هـ رقم ٧٠٠١)، أي كيما يسجد، وقد حكم ابن هشام على أن هذا النوع من الحذف غريب جدًّا لا يحتمل القياس عليه(ابن هشام١٩٨٥م ٢٤٣).

ويجب التنبيه أولًا على أن لفظ الحديث عند البخاري- من حديث طويل- ((... فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَلاَ يُكَلِّمُهُ إِلَّا الأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: السَّاقُ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا)) (البخاري ١٤٢٢هـ رقم ٧٠٠١)- بذكر الفعل يسجد من دون حذفه- وأكد الحافظ ابن حجر ذلك بقوله: لم أقف على حذفه، غير أن ابن هشام نقل الحديث عن أبي حيان بحذف الفعل، وكذلك نقله المرادي والأزهري والسيوطي من دون التحقق منه عند البخاري، وأظنه من تحريف النحاة، ولا ثمة شاهدًا لهم فيه، ولاسيما أن هذا الحديث هو الشاهد الوحيد في تقعيد هذا الحكم، أعني حذف معمول الناصب، كما أنهم وهموا في ذكر الباب الذي ورد فيه هذا الحديث عند البخاري، إذ ذكروا أن الحديث في تفسير قوله تعالى: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ}(سورة القيامة: ٢٢) ، والصحيح أنها في تفسير قوله تعالى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ} كما ذكرنا جزءًا من نص الحديث.

ومع ذلك فلو سلّمنا بصحة الرواية، فإن ذلك يلزم التوجيه، وقد اختلف النحاة في ذلك، إذ نقل أبو حيان عن بعض أصحابه أن ذلك مقيس على حذف الفعل بعد لمّا في نحو قولهم: جئت ولمّا(أبو حيان ١٩٩٨م ١٦٥٦/٤)، وهم يريدون: جئت ولمّا تقم، إلا أن هذا رُدَّ بـ ((أَن حذف الْفِعْل بعد لمّا للدليل جَائِز مَنْقُول فِي فصيح الْكَلَام، وَلم ينْقل من نَحْو هَذَا شَيْء من كَلَام الْعَرَب)) (السيوطي د.ت ٣٧٧/٢)، وذكر الأزهري أنْ إذا ثبت هذا فلا يقاس عليه

(الأزهري ٢٠٠٠م ٣٦٠/٢) ، وقد ذكر ابن الخشّاب(ت:٥٦٧هـ) في كتابه المرتجل أنّ هذا الحذف مختص بـ (لمّا) فقط، ولم يجز مع أيٍّ حرف آخر وإن كان مشابهًا له في المعنى والعمل، نحو لم، وعلّل لذلك بأنّ أصل لمّا لم، ودخلت ما عليها فقويت فأشبهت صيغ الأسماء فجاز لذلك الوقوف عليها دون ذكر معمولها، وذلك على كل حال العلم بالمعنى، ولولا العلم به لم يجز أن يحذف؛ لأنه تكليف للسامع أن يعلم الغيب (ابن الخشاب ١٩٧٢م ٢١٤/١).

ويتبين من هذا التوجيه أن هذا الحذف جائز في حرفٍ دون غيره لعلّةٍ لفظية نقلتْهُ إلى شبهه بالأسماء، ولا يمكن أن يقاس عليه حرفٌ آخر وإن كان مشابهًا له في المعنى والعمل؛ لأن لفظه مغاير لشبه الأسماء، ولعل من أجاز حذف الفعل بعد كيما جعله مقيسًا على لمّا من حيث التشابه اللفظي بينهما في اتصال (ما) بكل منهما، فهو من باب حمل اللفظ على اللفظ، وهو باب موجود في العربية، نحو زيادة" إن بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية"(ابن هشام ١٩٨٥ ص٥٧) كما في قول الشاعر من الطويل:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد

فإن زيادة (إنْ) بعد (ما) محمولة على اللفظ دون المعنى.

المسألة الثانية: حذف المقول وإبقاء القول

ذكر ابن هشام أن حذف الفعل يطرد في مواضع كثيرة، منها: حذفه بعد إن، وإذا، ولو، وفي جواب الاستفهام، وأكثر من ذلك كله حذف فعل القول وإبقاء مقوله، نحو قوله تعالى:{ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ} (سورة الرعد: ٢٣و٢٤) ، وإنما اطرد هذا الحذف لوجود ما يفسر المحذوف أو يدل عليه، فيحذف إيجازًا واختصارًا، إلا أن الغريب أن يحذف المقول ويبقى القول، وشاهده في ذلك قوله تعالى: { قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُون} (سورة يونس: ٧٧).

ويجدر بنا قبل تعليل هذا الحكم أن نقف على آراء النحاة المفسرين، إذ اختلفوا في تحديد مقول القول، فقد ذهب الفراء(ت:٢٠٧هـ) إلى أن (أسحر هذا) قد يكون" من قولهم عَلَى أَنَّهُ سحر عندهم، وإنِ استفهموا، كما ترى الرجل تأتيه الجائزة، فيقول: أحقّ هَذَا؟ وهو يعلم أَنَّهُ حقّ لا شك فِيهِ، فهذا وجه.

ويكون أن تزيد الألف فِي قولهم وإن كانوا لَمْ يقولوها، فيخرج الكلام عَلَى لفظه وإن كانوا لَمْ يتكلموا بِهِ كما يقول الرجل: فلان أعلم منك، فيقول المتكلم: أقلتَ أحدٌ أعلم بذا مني؟ فكأنه هُوَ القائل: أأحد أعلم بِهذا مني. ويكون عَلَى أن تَجعل القول بِمنزلة الصلة لأنه فضل فِي الكلام ألا ترى أنك تَقُولُ للرجل: أتقول عندك مال؟ فيكفيك من قوله أن تَقُولَ: ألك مال؟ فالمعنى قائم، ظهرَ القولُ أو لم يظهر"(الفراء د.ت ٤٧٤/١) ، ونسب النحاس الوجه الأول إلى الأخفش، إذ قال:" قال الأخفش:(أَسِحْرٌ هذا) حكاية لقولهم؛ لأنهم قالوا: أسحر هذا، فقيل

لهم: أتقولون للحقّ لمّا جاءكم: أسحر هذا" (النحاس ١٤٢١هـ ١٥٣/٢) ، ولم أجده في كتابه، في حين ضعّف ابن عطية أن يكون أسحر هذا مقول القول، "بسبب ما ذكر الله قَبْلُ عنهم من أنهم صمّمُوا على أنه سحر بقولهم: إِنَّ هذا لَسِحْرٌ مُبِينٌ، وجعل مقول القول محذوفا تقديره: هذا سحر" (ابن عطية ١٤٢٢هـ ١٣٤/٣).

وكذلك منع ابن الحاجب" أن يكون: أسحر هذا؟ من تتمة القول المنكر عليهم، لأنهم لم يكونوا مستفهمين عنه، وإنما حذف المقول لدلالة قوله: أسحر هذا؟ وهو أيضًا إنكارُ أن يكون مثل هذا سحرًا، والمعنى: نهيهم عن أن يقولوا هذا القول مسببًا عن أمر يقتضي نقيضه، وهو مجيء الحق، والله أعلم بالصواب" (ابن الحاجب ١٩٨٩م ٢٧٩/١).

ويمكن القول: إن كلا التوجيهين جائز، فتوجيه الفراء على أن الاستفهام من قولهم وهو خارج عن معناه الحقيقي إلى غرض مجازي سائغ، إذ فيه تعظيم لما جاء به موسى، وهو تعجبهم منه، وهو أسلوب شائع في كلام العرب، وعلى هذا فلا حذف في الكلام، وتوجيه ابن عطية وابن الحاجب الكلام على الحذف والتقدير سائغ أيضًا، فهو تخريج الكلام على حقيقته دون النظر في المجاز، ولا غرابة فيه؛ وذلك لوجود الدليل على المحذوف، فلو انعدم الدليل صح أن يطلق عليه حكم الغريب.

المبحث الثالث

الغريب في وقوع لفظ موقع غيره

يعنى هذا المبحث بدراسة المسائل التي حكم فيها بالغريب على وقوع لفظ موقع غيره، وقد اشتمل على ثلاث مسائل.

المسألة الأولى: إبدال الظاهر من ضمير الحاضر

حكم ابن هشام على قول العرب: قوموا أولُكم وآخرُكم بأنه غريب (ابن هشام ١٩٨٥م ٥٥٧)، والسبب في ذلك ما فيه من إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، وهو ممتنع عند بعض النحويين؛ بناء عندهم على أن ضمير الحاضر أعرف من الاسم الظاهر، " وفي البدل والمبدل، الثاني منهما هو المقصود بالنسبة، فلو جعل الظاهر بدلا من ضمير المتكلّم والمخاطب، وهما أعرف منه، لكان لغير المقصود مزيّة على المقصود" ، بخلاف إبداله من ضمير الغائب، نحو ضربته زيدا، فإنه يجوز؛" لأنّ ضمير الغائب يحتمل أن يكون لكلّ غائب سبق ذكره، فإذا أبدلت الظاهر منه حصلت الفائدة"(أبو الفداء ٢٠٠٠م ٢٣٨/١).

غير أن الأخفش والكوفيين أجازوا ذلك، ومال إليهم ابن مالك بشرط أن يفيد الإحاطة واحتجوا لذلك بقولهم: رأيتكم أوّلكم وآخركم وصغيركم وكبيركم، فأوّلكم وما بعده بدل من الكاف في رأيتكم (ابن يعيش ٢٠٠١م ٦٩/٣) ، وقد بيّن الشاطبي شرط ابن مالك بقوله:" يريد أن يكون البدل هنا يفيد ما يفيده توكيد الإحاطة، فإذا كان كذلك جاز البدل من ضمير المخاطب وغيره، مثال ذلك: جئنا ثلاثتنا، ومطرنا سهلنا وجبلنا، وغنيتم أولكم وآخركم، وفي القرآن:{ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا} (سورة المائدة: ١١٤).

وإنما جاز لجريانه مجرى التوكيد في المعنى، ولذلك يطلق عليه سيبويه لفظ التوكيد، والتوكيد يجري على الضمير مطلقا، كما يجرى على الظاهر، فكذلك ما في معناه.

فلو لم يفد توكيد إحاطة فمقتضى كلامه أنه لا يجوز، فلا تقول: ضربتك زيدًا، ولا ضربت زيد عمرًا، لأن الحضور قد أغنى عن ذلك، فصار البدل كالضائع؛ إذ لو سكت عنه لم يخل بمعنى ولا لفظ" (الشاطبي ٢٠٠٧م ٢١٠/٥).

ويمكن القول: إن الحق مع هذا المذهب النحوي الأخير على أساس أن يَخْرُجَ البدلُ عن معناه الحقيقي إلى معنى توكيد الإحاطة، وهذا ما عبر عنه سيبويه بقوله: " فإذا قلت: ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير، فالرفع؛ لأن معناه معنى كلُّهم، كأنه قال: ليدخلوا كلهم" (سيبويه ١٩٨٨م ٣٩٩/١)، والدليل على ذلك أن هذا النوع من البدل لا يأتي إلا بلفظ دال على الإحاطة والشمول، فضلا عن إضافته إلى ضمير المجموع، نحو: أولكم وآخركم وصغيركم وكبيركم، فلا غرابة فيه، وإنما الغرابة تكمن فيما لو كان اللفظ الظاهر مرفوعًا وهو غير دالٍّ على الشمول، كقولهم: ادخلوا الأول فالأول، فلذلك جعل سيبويه نصب الأول في هذا

التركيب هو الوجه، لأنه ليس معناه معنى كلهم، فلا يصح أن يكون بدلًا(سيبويه ١٩٨٨م ٣٩٩/١).

المسألة الثانية: اقتران جواب لو الماضي بقد

ذكر ابن هشام أن جواب لو إما أن يكون فعلًا مضارعًا منفيًا بلم، أو ماضيًا مثبتًا مقترنًا باللام أو منفيًا بما مجردًا من اللام، هذا هو الغالب والمطرد فيها، ولكن وقع جواب لو ماضيًا مقرونًا بقد في قول جرير من الكامل:

لَو شِئتِ قَد نَقَعَ الفُؤادُ بِشَربةٍ تَدَعُ الحوائمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا

وقد حكم عليه بأنه غريب (ابن هشام ١٩٨٥م ٣٥٨).

وقد اختلف النحويون في الحكم على هذا التركيب أو ما شابهه، إذ ذكر العيني أن وقوع جواب لو بكلمة قد نادر، وكذلك حكم السيوطي(ت:٩١١هـ)، إذ قال: وندر كونه- أي الجواب- مصدّرًا برُبَّ أو بالفاء أو قد، وذهب البغدادي(ت:١٠٩٣هـ) إلى أنه من الشاذ، إذ قال بعد ذكره حكم ابن هشام في قول جرير: "ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها، كقول جرير أيضًا (البغدادي ١٩٧٥م ٥٦/٤):

كانوا ثمانينَ أو زادوا ثمانيةً لَوْلاَ رَجَاؤكَ قَدْ قَتَّلْتَ أَوْلاَدِي

فصار على هذا الشاهد ثلاثة أحكام: غريب ونادر وشاذ، ولا يمكن حمل هذه الأحكام على الترادف، بدليل استعمال ابن هشام حكم الشاذ على مسألة قبل استعماله الغريب (ابن هشام ١٩٨٥م ٣٥٨) ، فدلّ على أن كل حكم مقصود بحد ذاته.

وللترجيح بين هذه الأحكام الثلاثة ينبغي الوقوف على استعمالات (قد) وربطها بمعنى لو، فإذا ما علمنا أن قد غالبا ما تفيد التحقيق أو التقريب عند اقترانها بالفعل الماضي علمنا سر حكم ابن هشام عليها بالغريب، وذلك لما بين هذه المعاني وبين معنى لو من المنافاة، فإن لو حرف لما سيقع لو وقع غيره، فجوابها في حكم الممتنع، فلا يناسبها قد مطلقا، فالحكم عليها بالغريب هو أدقُّ شيء وأحسنُه.

المسألة الثالثة: نيابة الفاء عن إلى

نقل ابن هشام(ت:٧٦١هـ) عن بعض البغداديين قولهم: إن الفاء ترد بمعنى إلى بدليل قول امرئ القيس (المصطاوي ٢٠٠٤م ص٢١):

قِفَا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسِقْطِ اللوى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

على تقدير: ما بين الدخول إلى حومل، وقد حكم على هذا القول بأنه غريب (ابن هشام١٩٨٥م ٢١٥)، في حين ذهب المرادي (ت:٧٤٩هـ) إلى أنّ جَعْلَ الفاءِ بمعنى على ضعيفٌ (المرادي ١٩٩٢م ص٧٧)، ونقل الأزهري (ت:٩٠٥هـ) عن خطاب المادري بأنه شاذ (الأزهري ٢٠٠٠م ١٥٨/٢)، ولم تكن هذه المصطلحات من قبيل الترادف، بل إنّ لكل نحويٍّ

حكمًا يقصده بحد ذاته، ومما يؤيد قصد ابن هشام هذا المصطلح بحد ذاته قوله: وقد يستأنس له بمجيء عكسه في قول الشاعر(ابن هشام١٩٨٥م ٢١٥):

وأنْتِ الَّتِي حبّبْتِ شَغْبًا إِلَى بَدَا إليَّ وأوطاني بلادٌ سِواهُما

ولا يخفى أن الأنيس خلاف الغريب ونقيضه، ويمكن القول: إن ابن هشام مستند في ذلك الحكم على أن التناوب بين الحروف إنما يكون ضمن الباب نفسه، كنيابة الباء عن في، ونيابة في عن على، بخلاف ما قيل في هذا التخريج من نيابة حرف في باب عن حرف في باب آخر، وما ذهب إليه ابن هشام صحيح بدليل ما نُقِلَ عن الأصمعي من تصحيحه للرواية بأن الصواب أن يقال: بين الدخول وحومل على القياس؛ لأن البينية لا يعطف فيها بالفاء، لأنها تدل على الترتيب (الأزهري ٢٠٠٠م ١٥٨/٢)، وقد اختلف النحويون في تخريج هذا البيت، إذ ذهب ابن مالك(ت:٦٧١هـ) (ابن مالك د.ت ١٢٠٧/٣) وابن الناظم (ابن الناظم ٢٠٠٠م ٣٧٣/١) والمرادي (المرادي ١٩٩٢م ص٦٤) والعيني (العيني ٢٠١٠م ١٧٩٢/٤) إلى أن الفاء قد يعطف بها لمجرد التشريك فيحسن في موضعها الواو، واستشهدوا بقول امرئ القيس، وهذا مما لا غرابة فيه، بدليل السماع، نحو قول الشاعر من البسيط:

يا دارَ ميَّةَ بالعلياءِ فالسّنَدِ أقوتْ وطالَ عليها سالفُ الأمدِ

فقد عطف السند على العلياء بالفاء نيابة عن الواو؛ لأنها الأصل في مثل هذا الاستعمال، وذهب نحويون آخرون إلى إبقاء الفاء على معناها فخرّجوا الكلام على حذف مضاف، فقد نقل عن يعقوب بن السكيت قوله:" إنه على حذف مضاف، وإن التقدير: بين أهل الدخول فحومل. ونقل أيضًا عن خطاب المادري: أنه جعله على اعتبار التعدد حكمًا، من حيث جعله مكانًا مشتملًا على أمكنة متعددة،" كما تقول: قعدت بين الكوفة، تريد: بين دورها وأماكنها، وأن التقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حومل، فهو بمنزلة: اختصم الزيدون فالعمرون، إذا كان كل فريق منهم خصمًا لصاحبه، قال: وهذا عندي أصح من أن يجعل شاذًّا إذا ثبتت الرواية" (الأزهري ٢٠٠٠م ١٥٨/٢) (الشاطبي ٢٠٠٧م ٨٣/٥) تقديره بين نواحي الدخول على اعتبار التعدد حكمًا فهو نظير قولهم: قعدت بين الكوفة تريد بين دورها وأماكنها.

الخاتمة

- إن الغريب مصطلح مقصود بحد ذاته عند ابن هشام لا يرادفه مصطلح الشاذ أو النادر أو الضعيف، بدليل اقتران الغريب بالشاذ تارة وبالحسن تارة أخرى
- إن الحكم بالغرابة كان بالنظر إلى واقع التركيب وصناعة النحو دون النظر إلى ما يحتمله الكلام من تأويل.
- إن أكثر استعمال مصطلح الغريب كان على الحكم الرأي الخارج عن المألوف.
- كان من الحكم عند ابن هشام ما هو غريب من حيث بعده عن قياس النحو وصناعته إلا أنه غريب حسن، لوجود ما يُحمَلُ عليه في الكلام.

ثَبتُ المَصَادِرِ

- الأزهري، خالد بن عبد الله (٢٠٠٠) شرح التّصريح على التّوضيح، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (١٩٩٦) شرح الرضي على الكافية، تحقيق: عمر، يوسف حسن، ط٢، بنغازي، جامعة قار يونس.
- الأشموني، علي بن محمد (١٩٩٨) شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك، ط١، لبنان، دار الكتب العلمية.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الحميد، محمّد محيي الدّين، مصر، المكتبة المكتبة العصرية.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر(د.ت) شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: رباح، عبد العزيز ودقاق،أحمد يوسف، ط٢، دار المأمون للتراث ودار الثقافة العربية.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (١٩٩٨) ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، تحقيق: النماس، مصطفى أحمد، ط١، القاهرة، مطبعة المدني.
- ابن الخشاب (١٩٧٢) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد المرتجل (في شرح الجمل)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق).
- الزّمخشريّ، محمود بن عمر (١٤٠٧) الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: المهدي، عبد الرزاق، ط٣، بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٩٨٨) الكتاب، تحقيق: هارون، عبد السّلام محمّد، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (د.ت) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: هنداوي، عبد الحميد(د.ط) مصر، المكتبة التوفيقية.
- الصبان، محمد بن علي (٢٠٠٢) حاشية الصبّان على شرح الأُشموني على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، القاهرة، مكتبة الصّفا.
- ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب (٢٠٠٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: محمد، عبد السلام عبد الشافي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

- العيني، محمود بن أحمد بن موسى (٢٠١٠) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: فاخر، علي محمد، والسوداني، أحمد محمد توفيق، وفاخر، عبد العزيز محمد، ط١، القاهرة، دار السلام.
- أبو الفداء (٢٠٠٠م) عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان
- الفراء، معاني القرآن، يحيى بن زياد بن عبد الله (١٩٥٥) تحقيق: النجاتي، أحمد يوسف، والنجار، محمّد علي، وشلبي، عبد الفتّاح إسماعيل، ط١، مصر، دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (١٩٩٠) شرح تسهيل الفوائد، تحقيق:السيد، د.عبد الرحمن والمختون، د. محمد بدوي، ط١، هجر للطباعة والنشر.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (د.ت) شرح الكافية الشافية، تحقيق: هريري، عبد المنعم أحمد، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
- المرادي، حسن بن أم قاسم (١٩٩٢) الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف (١٤٢٨) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: فاخر، د. علي محمد، وآخرون، ط١، مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن الناظم بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (٢٠٠٠م) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية
- النحاس، أحمد بن محمد(١٤٢١) إعراب القرآن، تحقيق: زاهد، زهير غازي، بغداد، مطبعة العاني.
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (١٩٨٥) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: المبارك، د. مازن، وحمد الله، محمّد علي، ط٦، دمشق، دار الفكر.

❖ ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (١٩٨٥) المسائل السفرية في النحو، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت.

❖ ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش بن علي (٢٠٠١) شرح المفصّل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة.